http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1354) السنة السادسة -الاثنين (27) تشرين الاول 2008

الاراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

تورخة كارل ماركس لقوة المال ومشاركة واشنطن المرابين

أ.د. محمد الدعمي
جامعة بغداد

إنها لمن غرائب الأمور أن تحدث الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية كي تنطلق من عاصمة المال، نيويورك، إلى مختلف قارات العالم من دون أن يُستذكر الفيلسوف الإقتصادي الألماني العملاق كارل ماركس Karl Marx الذي لا يختلف على عبقريته التي غيرت تاريخ العالم الحديث إثنان، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسته المعنونة (رأس المال) Das Kapital التي إرتكن إليها الفكر اليساري والإشتراكي عبر شعوب العالم منذ صدورها في القرن التاسع عشر حتى اللحظة.

قد يخطأ البعض فيعدني ماركسياً أو شيوعياً، إلاّ أن على رجل يعد نفسه مؤرخاً للأفكار أن يضع الأشياء في أماكنها الصحيحة في سياق حركة التاريخ. لست ماركسياً ولا شيوعياً قط، ولكني أرتد إلى هذا الإسم العملاق في سياق ما يحدث في العالم اليوم، وما يمكن أن يحدث مما هو «فوق المتوقع» في أي وقت من الآن. ان إنجاز كارل ماركس الفكري لا يمكن أن يحجم بحدود كتابته للبيان الشيوعي The Communist Manifesto ولا بمؤلفاته المهمة الأخرى المنطوية على شيء من عبقرية النبوءة بقدر تعلق الأمر بمستقبل العالم، بل أنه يتركز على دراسته المعمقة لـ«رأس المال»، وكأنه مخلوق أو كينونة تشبه الكينونات البايولوجية الحية. درس ماركس وصاحبه أنغلز Angles رأس المال وتتبعوه عبر مراحل تكونه وتراكمه ونموه، وتوقعا سلوكياته بدرجة من الدقة أنهما تمكنا من تحديد أنماط سلوك رأس المال، وبرهنا أن المال ليس له هوية ولا قومية ولا دين، وإنما هو كينونة خارجة عن حدود «المألوف» من هذه التسميات، لذا تمكن ماركس ورفيقه أنغلز أن يستبقا سلوكياته ويتوقعونها: إبتداءً من تحطيمه لأطر العصر الوسيط الإقطاعية، حيث حطم رأس المال تحالف الكنيسة والملكية الأوروبية مع الإقطاع في العصر الوسيط كي يخرج هو لوحده «المنتصر» الأوحد من هذا الصراع التاريخي المحتدم العابر للأجناس والأديان والقارات. وهكذا كان رأس المال هو المحرك السري الخفي وراء الكثير مما يستعصي على التفسير والشرح والتبرير عبر التاريخ، من حروب عالمية وصراعات وحروب أهلية ونزاعات إقليمية كانت تحدث ثم تتواصل وتقضم شيئاً من تاريخنا الأدمي لتنته دون كشف حقيقة المحرك الخفي وراء هذه الآليات الدامية: رأس المال، ذلك الكائن العصي على التصنيف وعلى «التدين» و «التطييف». لقد تكلم ماركس عن هيمنة قوة المال على العالم، وكيفية تحول المال إلى «سر القوة والجبروت»، ثم لاحظ كيف كان الإقطاع يغمر نفسه في محيط المال كي يغرق، مغرقاً معه كنيسة القرون الوسطى التي أطلقت الحروب الصليبية، ليأخذ العالم نحو البرجوازية والنازية والفاشستية. وكيف سيكون رأس المال هو المرحلة الأولى للإستعمار حيث الحث نحو التوسع والضم من أجل خدمة رأس المال والمرابين، وهم هؤلاء القادرون على التصرف به. لقد تحدث ماركس عن الإستعمار بوصفه المرحلة الأولى للرأسمالية؛ وعن الرأسمالية بوصفها مرحلة إنتقالية نحو الإمبريالية وبناء الإمبراطوريات، ذلك البناء الذي سيقود بلا ريب، إلى الإستعمار أو الإمبريالية الإقتصادية تلك الإمبريالية المتكونة من عمليات ضم رساميل إلى رساميل، وثروات إلى ثروات: بمعنى أن اضم أموالي إلى أموالك وأخلطهما للخروج بمقدار أكبر من القوة والجبروت merging. ومن ثم جاء الحديث عن بناء الدولة الرأسمالية التي، في جوهرها، لا تزيد عن عقل مدبر لأحوال رأس المال ولإدارته وللسيطرة على جبروته وقوته العمياء أحياناً: جبروته في إستخدام العلم والعلماء والعقول الجبارة لخدمة مالكي رأس المال والمستفيدين منه.

لنلاحظ ما تمخض عنه وصف كارل ماركس الدقيق لرأس المال ولأنماطه السلوكية وكيف قادنا هذا الوصف إلى القبول بالإشتراكية: فظهرت الحركات الإشتراكية بأنواعها، منها الشيوعية المتعامية عن كل الفروقات والتمييزات بين البشر، ومنها الأكثر وسطية وإعتدالا، وإذا بنا نسمع بالإشتراكية الدولية، حركة إشتراكية تجمع رؤوساً كنا نعدها رأسمالية أو برجوازية وأحزاباً كنا ننظر إليها كرموز لإستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكأيديولوجيات تجسد إضطهاد البروليتاريا، اي طبقة العمال المتحالفة مع الفلاحين، وهكذا. وإذا بنا نكتشف أن أكثر الأحزاب شراً في الدول الرأسمالية، إنما هي أحزاب «إشتراكية» تؤمن وتبارك تدخل الدولة government interventionism على سبيل تحقيق شيء من «العدالة الإجتماعية» لرفع الأذى والضرر عن طبقات الكادحين والفقراء الذين لم ينهلوا شيئاً من رأس المال لحمايةأبنائهم وأنفسهم ولبناء مستقبلهم.

اليوم يعمد رئيس أكبر قوة رأسمالية في العالم وهي الولايات المتحدة الأميركية إلى محاولة السيطرة على رأس المال وإداراته عبر مشاركة المرابين، أي كبار الصيارفة والمؤسسات البنكية في العالم، متخذاً من خزين واشنطن من الذهب والفضة والعملات الأجنبية أداوات لمشاركة هؤلاء المهيمنين على المال في العالم، عن طريق الوقوف معها شريكاً بعد شراء المليارات من اسهمها في سبيل التأثير على سلوكيات رأس المال التي لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها بدقة. إن الرئيس جورج بوش قد برهن على أن حالة عدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب والسوق الحرة (وهي الحال المثالية في النظام الرأسمالي)، أقول برهن على أن هذه الحالة لم تعد موجودة حتى في أعتى الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة. أن المال سلاح وأداة قوة ولا يمكن لرئيس دولة تهيمن على عالم وحيد القطبية أن يترك المال لحاله، أي لمن يمتلكه ليفعل به ما يشاء، بل هو سيحاول السيطرة عليه كما يفعل رعاة البقر الحقيقيون مع خيولهم الهائجة. إن جورج بوش يحاول ترويض «ثور» المال الهائج، متأكداً أن ترويضه في أميركا حيث يتكدس الذهب والسلاح، كي يقوده إلى ترويض رأس المال في بقية أنحاء العالم. اليوم يجري الحديث في الصحافة الأميركية عن ملاحظة بعض دول العالم التي «تكتنز» المال بطريقة «أكثر مما يجب»، الأمر الذي يعني أن الأغنياء لم يعودوا بمنأى عن عيون المتعطشين لنفوذ ولقوة المال وجبروته: فحري بهم حماية أموالهم، وتفادي الحديث عن مال عربي ومال فرنسي، مال صيني ومال روسي: المال ليس له جنسية ولا هوية، إنه قوة عابرة لكل الحدود، كما لاحظ كارل ماركس ذلك قبل أكثر من قرن.

والمنافقون!

وليد الحيدري

خبر قرأته: رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري طالب الجامعة العربية باطلاق مبادرة للدفاع عن المسيحيين العراقيين ، كما طالب المؤسسات الدولية والمرجعيات الدينية والزعماء والقادة المسلمين والعرب ، وكل مسلم مخلص، التدخل لحماية المسيحيين في العراق ، محذرا من استهدافهم ومن « تفتيت العراق».

لا ادري إن كنت قد ضيعت شيئا من عناصر هذا الخبر، الا انني بحكم متابعتي للشأن اللبناني لم استغرب كثيرا من مجيئه على لسان بري في هذا الظرف وليس من أي شخص آخر. والحال إنني لم اشعر أن السيد نبيه بري يمارس شيئا غريبا عما اعتاده ، وفي هذا الدعوة لا أظنه يمارس موقفا سياسيا نابعا عن شعور بالواجب أو عن ضمير يقظ. لقد كنت قد لاحظت أن نبيه بري اعتاد ان يرفع صوته كلما اراد ان يكذب او يناور او يمرر شيئا مشبوها، وهو في هذه القضية العادلة التي يرفع فيها صوته عاليا يسجل نقاطا مجانية ليس الا ، ويتسلق قضية عادلة هو الذي مارس طويلا دور الثعلب الفصيح على ساحته اللبنانية. لا يعدو بري عندي غير واحد من السياسيين اللبنانيين الذين مارسوا دورا تعطيليا في الحل اللبناني الحقيقي ، سواء بألعابه المضحكة او بدور مليشياته في اكتساح بيروت. وحتى لو كبر لا يعدو لي غير موظف في نظام سياسي قائم على الطائفية بوظيفة حامل مفتاح البرلمان.

ليس مثل بري من يحمي المسيحيين العراقيين ، ليس رجل ميليشيا من يقدر على الارتفاع الى المستوى الوطني والقومي. المسيحيون العراقيون جربوا «مكارم» الميليشيات على انواعها في البصرة وبغداد وهم يعرفون اكثر من غيرهم من يتهددهم ويتوعدهم ومن يظهر بمظهر المنافح عنهم كذبا ونفاقا.

لا أصدق أن بري بمواصفاته ومناقبه المعروفة يدافع عن المسيحيين العراقيين بقدر ما يصنع منهم ذريعة. أي هدف يبحث عنه السيد بري إذن ؟ هل يريد احراج الامريكان في ظروف المناضلة المفتوحة ما بينهم وبين الشعب العراقي بشأن المعاهدة الامنية؟ أم يريد تحقيق عدد من الاهداف: يحرج الامريكان ويقوي اصدقاءه في ايران ، يحرج بعض القوى السياسية العراقية على حساب قوى اخرى ، تلميع صورته في انظار المسيحيين اللبنانيين، ولاسيما بتقديم دعم اضافي لحليفه البطريارك السياسي للمارونية ميشيل عون العائد توا من ايران؟!

في مقالتي السابقة المعنونة:»عن جرائم قتل المسيحيين وتهجيرهم : ماذا تقترحون من اجل رفع هذا العار الجديد عن كاهلنا؟» وصفت وطني المستباح وقلت: « في مكان قديم استنزفته الفاشية، وحوله الامريكان والسياسيون الثرثارون وقادة الميليشيات والتكفيريين الى مكان خاو من الحب والشهامة والاحترام».

كان علي ان اضيف: «والمنافقون !»

الإعصار المالي وقضيتنا الوطنية !

١ - ٢

د. مهند البراك

يتسبب الإعصار المالي الأميركي بموجة هائلة تجتاح العالم، وهي اضافة الى محتواها المالي فانها تثير مشاعر صاخبة يختلط فيها الفرح بالترقب.. فرح من ظهور علامة مهمة على فشل ستراتيجية وتاكتيك « القطب العالمي الأوحد « وفشل مفهوم اقتصاد السوق الحر(الليبرالي الجديد)، الداعي الى حرية السوق بلا حدود ولا ضوابط دولتية.. وترقّب وخوف نابعان من التساؤلات المشروعة عن الأفاق سواء كانت عالمية او اقليمية.. وماسيجري على الصعيد المحلي اليومي المعاش في البلدان النامية التي منها بلادنا المبتلاة. ويرى اكثر المحللين والمتابعين لتطورات قضيتنا الوطنية و لعموم الشأن العراقي، ان الإعصار المالي الحاصل ليس مفاجأة.. وانما بدأت اعراضه تُلمس بشكل مباشر في القضية العراقية منذ اكثر من سنتين حين تصاعدت اصوات اعضاء كبار في ادارة الرئيس الأميركي بوش، طالبت بلا انقطاع بتحميل الجانب العراقي قسماً مهماً من نفقات قوات الاحتلال لـ (تكاليفها اليومية الباهظة التي ترهق الخزانة الأميركية) آنذاك وبايجاز شديد، واسفرت عن تشكيل مجلس الشيوخ الأميركي لجنة بيكر . هاملتون (الديمقراطية /الجمهورية) التي زارت العراق و توصلت الى مشروعها في ايلول ٢٠٠٦ ، الذي جرى التركيز فيه اساساً على سبل تقليل نفقات الإدارة الأميركية على قواتها في العراق ، و على السعي للأستقرار بـ (التفاهم) مع دول المنطقة، لتخفيف موجود القوات الأميركية و بالتالي لتقليل الإنفاق الحكومي الأميركي الباهظ عليها، على حد وصف المشروع .

و قد استمرت الضغوط المتنوعة للقطب النفطي الصناعي العسكري الأميركي الأكبر، لتحقيق مردودات مالية هائلة من العراق بدعوى سد ذلك العجز ابتداءً .برغم اجواء التعتيم .. وفي مقدمة تلك الضغوط ، الضغوط في قضية عقود النفط على اساس (عقود المشاركة) بشكل مطلق، اضافة الى محاولات الأستحواذ على اموال العراق الكبيرة المودعة في البنوك الأميركية المقدّرة بعشرات المليارات بشتى الحجج و الدعوات، ثم في قضية الأتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية المزمع عقدها ، وسط ردود افعال سياسية شعبية عراقية صاخبة طالبت وتطالب بالأعلان عن المسودات الأخيرة لها في الأقل للاطلاع العام عليها بدل حصرها في مناقشات غرف مغلقة .. لمناقشتها والتهيؤ للتصويت عليها، ووفق الدستور و روحية العمل به.

من جانب آخر، وفيما ينشغل عديد من الباحثين والإقتصاديين والسياسيين والمحللين الدوليين و الوطنيين . نسبة الى الأوطان . بأسباب الإعصار وتفاصيله ومخاطر سريانه ومداه، وسبل مواجهته، لتقليل خساراته وتأثيرها العالمي على المراكز الإقتصادية، المالية، النفطية، الصناعية والعسكرية وغيرها.. وتثار جدالات و مناظرات جادة لا يتوقع لها ان تنتهي بسهولة.. تتراوح بين تقديرات كون ذلك الإعصار المالي هو سمة ثابتة من سمات الرأسمالية، وبين تساؤلات ان كان ذلك الإعصار يشكّل حتفاً للرأسمالية ؟! و بين كونه حداً صار يفرض بقوة مسألة إعادة بناء نظام مالي رأسمالي دولي جديد على اساس تعدد الأقطاب و وضع حدود وقيود و رقابة مالية من نوع جديد.

يرى عديد آخر بان ذلك الإعصار، يشكّل ضربة هائلة لمفهوم (حرية السوق) الذي نادى وينادي به الليبراليون الجدد من جهة و ضربة هائلة لمفاهيم: (نهاية التأريخ)، (الفوضى الخلاّقة)، (الضربة العسكرية الوقائية) و محاولات اعتمادها كنهج ثابت.. وغيرها، اضافة الى تشكيله ضربة كبيرة لمحاولات تسيّد و هيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اداتي القطب الصناعي العسكري النفطي الأميركي.. من جهة اخرى.

ويرون انه يشكّل ازمة رأسمالية عالمية من نوع جديد ، بسبب العولمة و تشابك المصالح المتنوعة و بسبب الحركة غير المقيّدة لرؤوس الأموال و التداخل المذهل للشركات المتعددة الجنسية وللإحتكارات المتنوعة، سواءً فيما بينها او تداخلها و تسلطها و تفاعلها المتنوع مع الهياكل الإقتصادية القائمة للدول النامية . .

ازمة تسعى فيها الإحتكارات المالية و الإتحادات البنكية الرابحة فيها التي تضم اكثر المستثمرين نهماً والصاعدين الجدد بينهم، اضافة الى مضاربين ماليين وقانونيين و اداريين، مضاربين في سوق تحويل العملات وفي اسواق الأسهم و البورصات .. الساعين و بشكل محموم الى ترحيل اضرارها واعباء تكاليفها و سد عجزها الى كاهل مواطنيها من دافعي الضرائب . بتأميم دولها للبنوك الخاسرة والتي اشهرت خسارتها . ، حيث سيقع العبء الأكبر على الفئات والطبقات الفقيرة والمتوسطة في دولها هي، من جهة. و يسعون من جهة اخرى الى ترحيلها الى البلدان النامية التي بدأ عدد منها يزداد انيناً مؤخراً بسبب التصاعد السريع و المريع لأسعار المواد الغذائية الأساسية و اسعار المحروقات .

في اطار يشكّل نهجاً دأبت عليه وجرى و يجري تجديده ليتلاءم مع العصر.. نهج تصدير الأزمة المالية الى الدول النامية وتشديد الاستغلال هناك (لجملة اسباب ومقارنات لايتسع لها المقال) لتحقيق ارباح اكبر...خاصة وان الحديث يدورعن ان اوساطاً خبيرة بالمضاربات المالية في الشركات والإحتكارات المالية الأميركية المتعددة الجنسية .. وظفت خبرتها و علومها و اجهزة معلوماتها التي تتابع حركة اساليب النفوذ من الثغرات القانونية، وتحرّكت من مواقعها المصرفية والإدارية في استثمار و تعميق تلك الأزمة التي دارت و تدور وتتراكم منذ سنوات، في محاولتها لزج اوسع الأوساط المالية في الغرب الى نهجها المالي القانوني العسكري ولمحاولاتها للفرض ولتحميلها ايّاها اعباء نهجها.. والى تحقيق اعلى الأرباح ، بتصدير الأزمة الى الدول النامية ،تحت غطاء السعي لأيجاد حلول لتغطية عملاتها الهابطة.. بالذهب والنفط والماس و غيرها من البلدان النامية بالأخص، اضافة الى العملات الصعبة الفاعلة الآن كاليورو..

عالبطاطا.. البطاطا

هاني الحوراني
الاردن

أغنية المطربة اللبنانية المخضرمة صباح، والتي تغنت بالغذاء المتقشف، والعيش على «الخبز والزيتون والبطاطا» تثبت هذه الأيام أنها أغنية ريادية وسابقة لعصرها، ليس فقط لما تنطوي عليه من «خفة دم» وطرافة، على نقيض الغناء العربي المتجهم أو المسرف في النواح على «فراق الحبيب»، وإنما أيضاً لأنها استبقت الأمم المتحدة في تمجيد البطاطا والرفع من شأنها. ولذلك لن نستغرب أن تستعيد هذه الأغنية اعتبارها، وربما اعتمادها الأغنية الرسمية للسنة الدولية للبطاطا او البطاطس، في الأقل في الاحتفالات العربية بسنة البطاطا.

وحتى لا يظن القارئ أني أفرط في التهكم فإني أسارع إلى القول بأني فوجئت، وأنا أتلقى مقترحاً رسمياً حول احتفالات جامعة الدول العربية بالذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن فاتحة احتفالات الجامعة العربية بهذه المناسبة، وبإطلاق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي سوف يبدأ الشهر القادم في عمان، يتضمن مهرجاناً للبطاطا!

ليس لدي تعليل للعلاقة بين حقوق الإنسان والبطاطا، سوى تزامن احتفال العالم بالذكرى الستين لاعلان حقوق الانسان مع اعتماد الأمم المتحدة هذا عام (٢٠٠٨) باعتباره سنة دولية للبطاطا. وقد فسر منظمو احتفالات جامعة الدول العربية المشار اليها أعلاه ادماج احتفالاتهم هذه مع اقامة مهرجان خاص بالبطاطا تفسيراً مسهباً، يمكن تلخيصه بأن البطاطا تشكل جزءاً رئيسياً من النظام الغذائي العالمي، حيث سجل الانتاج العالمي منه خلال العام ٢٠٠٧ رقماً قياسياً هو ٣٢٠ مليون طن، كما يتوسع استهلاك العالم النامي منه بصورة متسارعة، علماً أن انتاج نحو نصف هذا المحصول يعود إلى العالم النامي. ويوصي الخبراء بأن انتاج البطاطا واستهلاكه سوف يساعد سكان العالم الفقير على مواجهة الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية وتأمين أمنهم الغذائي، فالبطاطا بخلاف السلع الغذائية الأخرى لا تدخل إلا جزئياً في نظام التجارة العالمي، ولا تخضع لتقلبات الأسواق الدولية.

ويرى منظمو احتفالية الجامعة العربية أنه نظراً إلى أن الحق في الغذاء واحد من حقوق الانسان الأساسية، ولأهمية التعريف بهذا الحق وتوفير ضماناته ومتطلباته، فقد ارتأت اللجنة المنظمة لاحتفالات جامعة الدول العربية تضمين هذه الاحتفالات نشاطاً خاصاً بالبطاطا، لجذب اهتمام المواطنين وصناع القرار إلى موضوع الحق في الغذاء من خلال الاحتفال بالسنة الدولية للبطاطا، جنباً إلى جنب، مع فعاليات الاحتفال بالعيد الستين لاعلان حقوق الإنسان.

هذا ما أوصت به لجنة خبراء حقوق الانسان في جامعة الدول العربية، ولا أدري بعد كيف سيكون وقع الاحتفال المزدوج بالعيد الستيني لحقوق الانسان والسنة الدولية للبطاطا على عامة الناس، وما إذا كان اهتمامهم سيكون أكثر بحقوق الانسان أم بالبطاطا. لكن الفضول دفعني للبحث عن قرار الأمم المتحدة باعتماد عام ٢٠٠٨ سنة دولية للبطاطا، وكنت أتوقع أن أستغرق وقتاً طويلاً في عملية البحث لأكتشف أن هناك موقعاً حافلاً بالمعلومات والأخبار يحمل إسم «السنة الدولية للبطاطا»، ويسمي هذه الثمرة «بالكنز الدفين». ولمن لا يصدق كل هذه الحفاوة بهذه الثمرة المتواضعة أنصحه بأن يذهب إلى موقعها التالي org.www.potato٢٠٠٨.

تقول الصفحة تحت عنوان: لماذا البطاطس؟ ما ملخصه: ان عدد سكان العالم ينمو سنوياً بمتوسط يزيد على ١٠٠ مليون شخص، وأن ٩٥٪ من هذه الزيادة سوف تقع في البلدان النامية، حيث تتعرض الأراضي والمياه لضغوط كبيرة. ولذلك فإن التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي هو تأمين الغذاء للأجيال الحالية وفي المستقبل، جنباً إلى جنب مع حماية الموارد الطبيعية المتناقصة. وستكون البطاطس جزءاً من الحل لهذه التحديات. لماذا؟ لأن زراعتها ممكنة في الأراضي المحدودة، وفي المناخات الأشد قسوة، والبطاطا غنية بالكربوهيدرات ما يجعلها مصدراً جيداً للطاقة، وتحتوي على أعلى كمية من البروتين من بين عائلة محاصيل الجذور والدرنات، كما أنها غنية بالفيتامين (ج) والبوتاسيوم. وتشير الصفحة انه على الرغم من ارتفاع متوسط استهلاك الشخص في العالم النامي من ١٠ كيلو غرامات سنوياً، في مطلع الستينيات إلى ٢١,٥ كيلو غرام في مطلع العقد الحالي، الا انه دون معدل استهلاك الأوروبي الذي يصل اليوم إلى ٩٣ كغم سنوياً. لذلك تفيد الدلائل، خاصة في ظل ارتفاع أسعار القمح والأرز والذرة والسلع الزراعية الأخرى، إلى ان الإقبال على استهلاك البطاطا في العالم النامي سيزداد مستقبلاً وبقوة.

لقد أطلقت السنة الدولية للبطاطا بصورة رسمية من مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٧، بالتزامن مع الاحتفال بيوم الغذاء العالمي، وحظيت البطاطا باحتفال مهيب القيت فيه كلمات رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة ووزير زراعة دولة بيرو ورئيس مجلس أمناء المركز الدولي للبطاطا. وتقود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فعاليات السنة الدولية للبطاطا بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الذين يضمون حكومات وشركات خاصة ومراكز ومنظمات للبحوث الزراعية، فضلاً عن منتجي البطاطا الكبار في العالم.

أجندة فعاليات السنة الدولية للبطاطا حافلة بالمعارض والمؤتمرات والمحاضرات، وهي تنتشر في أرجاء المعمورة، خاصة في الهند، ثالث منتج عالمي للبطاطا والصين وأمريكا اللاتينية وافريقيا حيث مصر تعد أكبر منتج للبطاطا في القارة السوداء، هذا فضلاً عن الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية المختلفة. فماذا عن الأردن؟

باستثناء مهرجان البطاطا الذين أشرنا اليه في مطلع هذه المقالة، لم نسمع ان السنة الدولية للبطاطا مرت على الأردن،علماً بان إنتاج الأردن من البطاطا يصل إلى ١٦٠ ألف طن سنويا، حسب أرقام ٢٠٠٦. فهل يشكل المهرجان المنتظر فرصة لإثارة اهتمام المواطنين ووزارة الزراعة بالبطاطا، كبديل رخيص لفاتورة السلع الزراعية المتصاعدة الكلفة. وهل نسمع عن ابتكارات وعادات غذائية جديدة تجذب المواطنين نحو الاعتماد على البطاطا كبديل عن الأرز والحبوب الأخرى. هل نسمع، مثلاً، عن «منسف بالدجاج والبطاطا»؟!

حق الزوجة بالسكن

علي جابر

لوحظ ان الكثير من الزوجات يبقين بلامأوى بعد طلاقهن او تفريقهن لذلك فان العدالة تقضي بان تمنح الزوجة التي يصدر الطلاق بحقها أو تفريقها حق البقاء في الدار أو الشقة التي تسكنها مع زوجها مدة تكفيها لتهيئه مسكن لها وقد وجد أن مدة ثلاث سنوات كافيه لها لذا صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٤ الذي جاء في الفقرة ١ من المادة الاولى منه (على المحكمة أن تنظر في دعوى الطلاق او التفريق في الدار او الشقة التي كانت تسكنها مع زوجها بصورة مستقلة إذا كانت مملوكة له كلا أو جزءا او كانت مستأجره من قبله وتفصل المحكمة في هذه النقطه مع الحكم الفاصل في الدعوى).

ويتضح من ذلك أن القانون الزم المحكمة تنبيه الزوجة بان لها حق المطالبة بالبقاء ساكنة بعد الطلاق أو التفريق في الدار أو الشقة التي كانت تسكنها مع زوجها وان تفعل بذلك ضمن الحكم الذي تصوره وان يكون سكنها مع مطلقها بصوره مستقلة قبل الطلاق فلا تستحق السكنى إذا كانت تسكن مع أهل زوجها ويجب أن تكون الدار أو الشقة مملوكة للزوج بصورة مستقلة او له سهام شائعة فيها أما إذا كانت الدار أو الشقة مستأجرة فتنتقل الحقوق والالتزامات في عقد الايجار المبرم مع الزوج اليها طبقا للفقرة ٣ من هذه المادة .

وبغية حرمان الزوج من التصرف في الدار أو الشقة التي يملكها ويسجلها بأسم الغير للتهرب من القانون والحاق الضرر بمطلقة او المفرقة بينها وبين زوجها التصرفات التي يقوم بها ستة اشهر من وقوع الطلاق او من تاريخ اقامة دعوى التفريق الى يوم وقوع اي منهما إذا ادت تلك التصرفات الى نقل ملكية الدار او الشقة المنصوص عليها في الفقرة١ من هذه المادة الى الغير او ترتيب اي حق من الحقوق العينية الاصلية او التبعية عليها إذا كانت من شروط تلك الحقوق حرمان الزوجة من التمتع بحقها في سكنى الدار او الشقة المدة المبينة في هذا القانون وبينت المادة الثانية ان سكنت الزوجة المطلقة بمقتضى المادة الاولى لمدة ثلاث سنوات وبلا بدل وفق الشروط الاتية:-

١-ان لاتؤجر الدار او الشقة كلا او جزءا فإذا قامت الزوجة المطلقة بايجار او جزء منه الى الغير يعني ذلك انقضاء حاجته منه.

٢-ان لا تسكن معها فيها اي شخص عدا من كانوا في حضانتها الا ان الفقرة ٢ اجازت استثناء الزوجة ان تسكن معها احد محارمها بشرط أن لاتوجد أنثى تجاوزت سن الحضانة بين من يعيلهم الزوج ممن يقيمون معها في الدار أو الشقة

٣-أن لاتحدث ضرر بالدار أو الشقة عدى الاظرار البسيطة وإذا أخلّت الزوجة أي شرط من الشروط المذكورة فللزوج أن يقيم الدعوى أمام محكمة البداءة لاخلاء الدار او الشقة وإذا ماصدر الحكم بالتخلية فلايكون للزوجة الحق في مدة أخرى عملا بحكم المادة الخامسة من هذا القانون وتحرم الزوجة من حق المطالبة بالسكن في أحدى الحالات الاتية طبقا للمادة الثالثة.

١-إذا كان سبب الطلاق والتفريق خيانة الزوجة او نشوزها فقد منح هذا الحق للزوج دفعا للضررعنها فيجب ان تمارسه من دون ان تلحق ضررا بالزوج .

٢-إذا رضيت بالطلاق او التفريق.

٣-إذا كان سبب الطلاق المخالعة أو الخلع وفق المادة ١/٤٦ من قانون الاموال الشخصية.

٤-إذا كانت تملك على وجه الاستقلال داراً أو شقة سكنية لانها تستطيع السكن فيها إذا كانت خالية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com